

## محطة إخبارية تكسر غطرسة النخب

كرم نعمة  
كاتب عراقي  
مقيم في لندن



بي.نيوز، إعادة استثمار الطاقة السياسية، خصوصا الاستياء الناجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمواقف المرتبطة به،

الهجرة، المساواة العرقية، إلغاء ثقافة الآخر، الإغلاق جراء كورونا وصدمة الوباء... كلها تمثل مصدرا إخباريا لا ينضب لصناعة تلفزيونية أكثر جراءة من تناول المعهود.

انتقد نيل في برنامجه على القناة رجال الشرطة في بريطانيا معتبرا إياهم بأشبه بـ"الأخصائيين الاجتماعيين بالزّي الرسمي، وأوصياء الصواب السياسي، والقضاة على أفكارنا" بيد أنهم وفق تعبيره "يقضون وقتا أطول في مراقبة ما ننشره على تويتر" بدلا من أن يجوبوا الشوارع.

هذا الرأي من صحافي يستند على تاريخ من التحاور مع كبار السياسيين، سيجد من يتفق معه بطريقة ما، كما يفتح الجدل بشأن نظرة المواطن البريطاني لرجال الشرطة. وهو ما أعلنه نيل صراحة في افتتاح القناة بانها لن تنصاع بخشوع للجدول الإخباري المعتاد في نشرات عن مدار الساعة، بل إن خطاب القناة مبني على "مقدمين متحمسين يتمتعون بالشخصية والذوق والمواقف والرأي".

وأعلن أن هدف القناة واضح، ويمثل بـ"كسر" غطرسة النخب، وفضح "ترويجهم المتزايد لتفافة الإلغاء من أجل تهديد حرية التعبير والديمقراطية".

## الفضاء العربي متحم بقنوات تمتلك مخصصات تفوق ميزانية دول، لكنها لا تستطيع الخروج من التكرار والدوران في حقل فارغ من الأفكار

الأمر الذي دفع إلى ارتفاع الأصوات المعبرة عن خشيته بان يكون الخطاب الإعلامي الذي تمثله القناة الجديدة تهديدا صريحا للديمقراطية البريطانية.

إلا أن نيلينس مولر الباحث في مركز الصحافة المتقدمة بجامعة ملبورن، لا يتردد في التنبؤ بنجاح مفهوم معالجة الأخبار في "جي.بي.نيوز"، معبرا عن اعتقاده بان الحاجة كبيرة لهذا النوع من الأخبار في بريطانيا.

ذلك ما يعنيه بالنسبة إلينا كجمهور عربي، فرصة مقارنة موضوعية مع قنوات إخبارية بميزانيات حكومية ضخمة دون أن تجيب على الأسئلة الحقيقية المتداولة في الشارع العربي.

الخروج عن التيار السائد في الصناعة الإعلامية صار ضرورة، وعندما استعين بالقناة البريطانية الجديدة بوصفها مثلا مازال يثير الجدل الصحي بغض النظر عن الاتفاق أو الخوف من طبيعة خطابها، فهو ما يحتاجه الإعلام العربي.

وهكذا المتابعة الأولية لهذه المحطة، تبدو كم هي مالوفة بالنسبة إلى المشاهد وليس كم هي ابنة بلادها وفق تسميتها "جي.بي.نيوز".

فحتى الأصوات اليسارية التي ترى في "جي.بي.نيوز" مشروعا إعلاميا رديئا يثير الإذراء والنقمة، لا تطالب بشطب القناة، فالوقت كليل بتقييم جودتها، والاستنتاج القائل بان هذه شبكة إخبارية مزيفة يجب تجاهلها، يتجاهل طريقة تحقيق الجذب من خلال الاحتكاك بالجدل ورد الفعل والانتشار، مع المحافظة على قيمة الحوار بعد أن تاكلت الثقافة السياسية تحت وطأة الكلام السام على مواقع التواصل وفضائيات الخطاب المتطرف.

لست مدفوعا في هذا المقال بالاستقطاب الذي تمثله "جي.بي.نيوز" بالنسبة إلى الجمهور البريطاني تحديدا، لكنني أقدمها مثلا مفيدا للمتابع العربي، وهو يتأمل الأموال الهائلة التي تهدر في قنوات إخبارية لا تستطيع التحرك بمناى عن فكرة الانصياع لحراسها السياسيين الأمانة على رأس المال الحكومي.

ثمة جدل صحافي صحي مستمر في بريطانيا منذ انطلاق محطة "جي.بي.نيوز" التلفزيونية البريطانية في الثالث عشر من الشهر الجاري.

أهمية الجدل لا تكمن فقط في تقاطع الآراء بشأن تأثير المحطة الجديدة على مفهوم صناعة الأخبار، بل يحرضنا في العالم العربي على إطلاق المزيد من الأسئلة على إدارة محطات فضائية تمتلك مخصصات تفوق ميزانية دول، لكنها لا تستطيع الخروج من التكرار والدوران في حقل فارغ من الأفكار.

لم يرافق أي محطة إخبارية عربية أطلقت في السنوات الأخيرة، جدل مفيد بقدر ما أثارته "جي.بي.نيوز" خلال أيام من انطلاقها. هذا يقسر لنا لماذا اتجه مصدر المال العربي إلى تعريب منتج إعلامي غربي واتخاذ مصدرا جاهزا لقنوات جديدة، من دون أن تستطيع تلك القنوات مغادرة فكرة الخضوع لحكوماتها؛ يبقى الخبر يحل نفس مواصفات خبر المحطة الحكومية التي عادة لا يسمح لها بإعادة صناعة الأخبار.

اليوم يرفض أندرو نيل مدير محطة "جي.بي.نيوز" دق المسامير الأخير في نعش الأخبار بعد أن كثر صناعتها وقل مستهلكوها، ويحرض فريقة التلفزيوني على إعادة ابتكار تلك الصناعة.

نيل صحافي تجري الأخبار في دمه منذ أن ترأس تحرير صحيفة "صانداي تايمز" وبعدها محاورا شجاعا وجدليا لعدة سنوات في أشهر البرامج السياسية في هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي".

ومن الأهمية بمكان أن يكون المتابع العربي مطلعاً على ما أثارته هذه المحطة بين النخب السياسية والثقافة والشعبية البريطانية منذ أيام، على الأقل لمعرفة كيف تنفق الحكومات العربية المال التلفزيوني في صناعة خطاب لم يعد مقتعا وعاجزا عن اختراق العقول.

خطية المحطة الجديدة وفقا لمجلة صناعة التلفزيون البريطانية "برود كاست" على 336 ألف مشاهد في الدقائق الأولى من افتتاحها، وبلغ متوسط عدد المشاهدين لها يوميا 262 ألفا خلال الأيام الماضية متفوقة على "بي.بي.نيوز" و"سكاي نيوز البريطانية".

الاختلاف بشأن طبيعة القناة خصوصا ما يتعلق بمفهوم صناعة الأخبار، لا يجعل منها مزحة خصوصا في ما يتعلق بالاتهامات الموجهة لطبيعة خطابها البيميني كما تقترض الصحافة اليسارية في بريطانيا.

فقد سخرت من محتواها صحيفة التلغراف ووصفتها بـ"تقطع بشكل لا يوصف" وأنها قناة مملّة ورخيصة. وانتقد آخرون مزاعمها إدارتها بانها غير منحازة باعتبارها مجرد انحياز في اتجاه آخر.

لكن وفق صحيفة الغارديان إن اليمين البريطاني صار له بيت تلفزيوني ليس بمقدور اليسار المتظاهر بعدم وجوده عند المرور من أمامه.

وهكذا المتابعة الأولية لهذه المحطة، تبدو كم هي مالوفة بالنسبة إلى المشاهد وليس كم هي ابنة بلادها وفق تسميتها "جي.بي.نيوز".

إحدى الصحافيات البريطانيات اختصرت انطباعها الأولى بعد أيام من المشاهدة، بانها ليس كما يدعي نيل بتقديم نهج جديد للأخبار، بل إن "جي.بي.نيوز" عبارة عن مزيج من إثارة الصحافة الشعبية المطبوعة وسوء مزاج المتحدثين للإذاعات الإخبارية على الهاتف.

مع ذلك إن مزاج المشاهد اليوم بحاجة إلى مغادرة المكرر في المحطات الإخبارية، فبعض الغضب والإحباط والود في المادة التلفزيونية لا يمكن التنبؤ بنتائجها، لكنه يعيد صناعة مادة إخبارية ومقدم تلفزيوني قادر على إكمال الجملة التي يبدأ بها؛ هناك طاقة سياسية ضخمة في المشهد البريطاني برمته، لكنها تواجه بلا مبالاة، وواحدة من مهام "جي.بي.نيوز" هي إعادة استثمار الطاقة السياسية، خصوصا الاستياء الناجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمواقف المرتبطة به، الهجرة، المساواة العرقية، إلغاء ثقافة الآخر، الإغلاق جراء كورونا وصدمة الوباء... كلها تمثل مصدرا إخباريا لا ينضب لصناعة تلفزيونية أكثر جراءة من تناول المعهود.

# تميز «المواقع المشبوهة» مسؤولية فردية والتجريم مهمة السلطات السورية

## تهمة تثير الذعر وتفتح بابا جديدا للتضييق على الصحافيين



### نشاط الصحافيين مقيد في الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي

ويتنقد الحكومة وتصريحات تنتقد فساد الدولة.

وأكد رئيس اتحاد الصحافيين السوريين موسى عبد النور في وقت سابق أن الصحافيين احتجزوا بسبب تعليقاتهم على حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن ليس بموجب قانون آخر يحظر من الناحية الفنية اعتقال الصحافيين.

وكانت وزارة الداخلية قد حذرت في يناير الماضي من أن منتهكي قانون الجرائم الإلكترونية، وهو الذي يجرم التعليقات في وسائل التواصل الاجتماعي بكونها تقوض سلطة الدولة، سواجوهن عقوبة بالسجن تصل إلى ستة شهور على الأقل.

وقالت الوزارة إنها ستلاحق من قاموا بتسريب أخبار كاذبة إلى جهات تعمل على التزييف وزرع الفوضى في الرأي العام. ومن بين المفرج عنهم حالة الجرف وهي مذيعة بارزة في التلفزيون الحكومي، وفريال جهجاه وهي موظفة مدنية تدير وكالة تفتيش حكومية، وكان وقاف وهو صحافي محلي بارز في اللاذقية، حسبما ذكر أفراد من الأسرة.

وقال وقاف في منشور بعد وصوله منزله "سأبقى منكم. معكم صوتكم الذي يؤمن بأن الحقيقة أسمى العقائد. إليك... أيها الفساد: هل ظن أنك نلت من عزيمتي؟ أخفنتي مثلا؟ أنت لم تخف حدائي حق".

ومعظم من جرى إطلاق سراحهم لم توجه إليهم اتهامات أو يحاكموا رسميا، وذلك حسبما أفاد اثنان من المفرج عنهم طلبا عدم الإفصاح عن اسميهما.

الأوضاع سواء في وسائل الإعلام أو على صفحاتهم الشخصية، وقد تعرض عدد من الناشطين والصحافيين في وقت سابق للتوقيف بسبب منشوراتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي بتهمة مخالفة نصوص قانون "جرائم المعلوماتية".

وحظي هؤلاء المعتقلين بغفو عام قبيل الانتخابات الرئاسية السورية في مايو الماضي، حيث أطلقت السلطات سراح أكثر من 400 من الموظفين والقضاة والمحاميين والصحافيين الذين احتجزتهم هذا العام بموجب قانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية، في خطوة اعتبرها نشطاء حقوقيون أنها تستهدف كسب الرأي العام قبل الانتخابات الرئاسية.

وقالت سارة الكيالي الباحثة المختصة بشؤون سوريا في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان "التوقيت الملائم للإفراج عن معسكر موال معتدل قبل الانتخابات... هو خلق معارضة ظاهرية لجعل الانتخابات تبدو ذات مصداقية".

وشهدت سوريا زيادة في عدد الاعتقالات بسبب الأنشطة على الإنترنت في الأشهر الأخيرة، وذلك من أجل إسكات السخط العام المرتبط بالأزمة الاقتصادية في سوريا.

فاقتصاد البلاد ينهار تحت وطأة الحرب والعقوبات وكوفيد - 19، لكن الانتقاد العلني لندهور الأوضاع المعيشية أمر غير مقبول.

واعترضت قوات الأمن معظم هؤلاء بسبب منشورات عبر الإنترنت تتراوح بين التفاعل بإبداء "إعجاب" على تعليق على فيسبوك ياسبي للمصاعب المتزايدة

بحدد ماهية هذه المواقع الإلكترونية المشبوهة. والمفارقة أن شاليش اعتبر أن تحديد الصفحات المشبوهة بالإسم شبه مستحيل نظرا لسهولة إنشاء موقع أو صفحة جديدة، واضعا مسؤولية تحديدها على الأشخاص، وهو ما يعني أن أي تفاعل مع إحدى الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي ولو عن طريق الخطأ قد يتسبب لصاحبه بالمساءلة القانونية والسجن.

وبحسب تفسيرات القانون الواسعة، فإن إنشاء أسرار حكومية أو معلومات تخص الوظيفة العامة يعد جرما، وحتى إعطاء معلومات شخصية لصفحات مشبوهة يعرض الشخص للمخطر.

وتشمل الشبهة الصفحات التي من المعروف أنها تعود لأشخاص مقيمين في الخارج ولديهم أجنات معروفة ومن المعروف من يحركهم ويطلبون التواصل مع المستخدمين، بحسب شاليش، مشيرا إلى أن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق من يستخدم الشبكة لمعرفة المواقع المشبوهة.

ولفت إلى أهمية الحفاظ على الخصوصية لتجنب الوقوع ضحية للابتزاز، معتبرا أن الضحايا في هذه الحالات يتحملون جزءا من المسؤولية ورغم ذلك يبقى الابتزاز جرما يلاحق عليه المرتكب، مبينا أن المبتز حين يحصل على المعلومات عبر الاختراق "التهكير" فإنه يرتكب جرمتين الأولى نض عليه قانون "الجرائم الإلكترونية" وهو "الاختراق" والآخر هو التهديد أو الابتزاز الإلكتروني.

وأثارت التصريحات جدلا واسعا في الوسط الصحافي السوري باعتبارها بمثابة إنذار للصحافيين بعدم التطرق إلى

توسعت دائرة التفسيرات الحكومية لـ"الصفحات والمواقع المشبوهة" التي يحظر قانون الجرائم الإلكترونية السوري التعامل معها، بشكل صار لزاما على المستخدم تمييزها، قبل أن يتم تجريمه وفق القانون كما حدث للعديد من الصحافيين والناشطين الذين حالفهم الحظ بالخروج من السجن بغفو رئاسي قبل الانتخابات.

دمشق - كشف رئيس فرع "جرائم المعلوماتية" في سوريا لؤي شاليش عن تفسيرات قانون الجرائم الإلكترونية بخصوص الصفحات المشبوهة التي أدت تهمة التعامل معها إلى السجن بالعشرات من الصحافيين والناشطين في السجن مؤخرا، موضحا أن التمييز بين الصفحات المشبوهة وغير المشبوهة هي مسؤولية فردية.

ورغم أن تصريحات شاليش لا تأتي بجديد، إلا أنها متزامنة مع زيادة الانتقادات والاستياء من الوضع المعيشي السيء والفساد المستشري في البلاد، حتى أن تناول الأوضاع في الصحف الحكومية تسبب باعتقال صحافيين ومقاضاتهم بتهمة التشهير والسب.

وقال شاليش إنه تم تنظيم 600 ضبط في الفرع عددا الأقسام الموزعة في المحافظات، وأن 60 في المئة من الضبوط تتعلق بالسب والشتم والتشهير عبر الشبكة وأن هذين الجرمين الأكثر شيوعا في المجتمع السوري بين الجرائم المعلوماتية.



موسى عبد النور

الصحافيون احتجزوا بسبب تعليقاتهم على صفحاتهم الشخصية

أما عن الفارق بين النقد والتشهير، فاعتبر شاليش أن النقد حين يكون إيجابيا وبناء فهو ليس جرما بل حاجة وأنه أحد مبادئ حزب "البعث"، لكن يجب التفريق بين النقد وبين التشهير الذي لا يستند إلى مصداقية أو معلومات وإن كان كذلك فهو يتضمن قدحا أو إساءة لأشخاص معينين.

وأثارت الإجراءات الأخيرة من قبل الأجهزة الأمنية مخاوف الصحافيين السوريين عموما وخاصة المستقلين أو المتعاونين مع مواقع وصحف عربية وأجنبية سواء باسمائهم الحقيقية أو المستعارة، فالتهمة القانونية الجديدة "مواقع مشبوهة" تثير الذعر وتفتح بابا جديدا لخنق حرية الصحافة والتضييق على الصحافيين من غير العاملين في الوسط الصحافي الرسمي والحكومي، رغم أنه لا يوجد قانون في سوريا

## موظفو «بي.بي.سي» فارسي يتعرضون للتهديد من السلطات الإيرانية

وقامت السلطات الإيرانية سابقاً أو كلا والديهم لمضايقات أو لاستبعاد استجواب من قبل السلطات الإيرانية.

وقال أكثر من نصف هؤلاء إنهم يشعرون بالملل إلى ترك وظائفهم نتيجة ما سببه لهم ذلك من ضغوط.

وروى مراسل بي.بي.سي فارسي كسرة ناجي كيف تعرض هو وزملاؤه وعائلاتهم للتهديدات وللتنمر عبر الإنترنت. وقال ناجي إنه خلال فترة

وفاقت قوات الأمن معظم هؤلاء بسبب منشورات عبر الإنترنت تتراوح بين التفاعل بإبداء "إعجاب" على تعليق على فيسبوك ياسبي للمصاعب المتزايدة

وفاقت السلطات الإيرانية سابقاً أو كلا والديهم لمضايقات أو لاستبعاد استجواب من قبل السلطات الإيرانية. وقال أكثر من نصف هؤلاء إنهم يشعرون بالملل إلى ترك وظائفهم نتيجة ما سببه لهم ذلك من ضغوط. وروى مراسل بي.بي.سي فارسي كسرة ناجي كيف تعرض هو وزملاؤه وعائلاتهم للتهديدات وللتنمر عبر الإنترنت. وقال ناجي إنه خلال فترة

وفاقت السلطات الإيرانية سابقاً أو كلا والديهم لمضايقات أو لاستبعاد استجواب من قبل السلطات الإيرانية. وقال أكثر من نصف هؤلاء إنهم يشعرون بالملل إلى ترك وظائفهم نتيجة ما سببه لهم ذلك من ضغوط.

وروى مراسل بي.بي.سي فارسي كسرة ناجي كيف تعرض هو وزملاؤه وعائلاتهم للتهديدات وللتنمر عبر الإنترنت. وقال ناجي إنه خلال فترة

وفاقت السلطات الإيرانية سابقاً أو كلا والديهم لمضايقات أو لاستبعاد استجواب من قبل السلطات الإيرانية. وقال أكثر من نصف هؤلاء إنهم يشعرون بالملل إلى ترك وظائفهم نتيجة ما سببه لهم ذلك من ضغوط.

وروى مراسل بي.بي.سي فارسي كسرة ناجي كيف تعرض هو وزملاؤه وعائلاتهم للتهديدات وللتنمر عبر الإنترنت. وقال ناجي إنه خلال فترة



شملهم الاستطلاع تعرض أحد